



UN LIBRARY

OCT - 8 1979

Distr.  
GENERAL

A/34/405  
28 September 1979  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

UN/SA COLLECTION



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون  
البند ٦٠ من جدول الأعمال

برنامـج الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـلـبيـئـةـ

تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في  
المنطقة السودانية الساحلية

مذكرة من الأمين العام

- ١ - في الفقرة ٦ من القرار ٣٣/٨٨ المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، وعنوانه "التدابير التي تتخذ لمصلحة المنطقة السودانية الساحلية" ، طلبت الجمعية العامة إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقدم إليها تقريرا سنويا عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية . ومرفق بالوثيقة الحالية تقرير مجلس الإدارة هذا .
- ٢ - وفي الفقرة ٥ من نفس القرار طلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين تقريرا عن تنفيذ القرار . وقد صدر هذا التقرير في ٢٧ آب / أغسطس ١٩٧٩ .  
• (A/34/406)

مرفق

تقرير من مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية، مقدم وفقاً للفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة رقم ٨٨/٣٣

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٢ - ١	أولاً - مقدمة .....
٢	٢٤ - ٣	ثانياً - تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية .....
٢	٦ - ٣	ألف - تنفيذ المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .....
٤	١٠ - ٧	باء - العلاقات بين مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .....
٥	١١	جيم - تكاليف توسيع ولاية الأمم المتحدة .....
٥	٢٠ - ١٢	DAL - التخطيط والبرمجة وحشد الموارد بمعرفة مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية .....
٨	٢١	هاء - الاجراء الذي اتخذه مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (نisan / ابريل - ايار / مايو ٢٠١٢) .....
٨	٢٤ - ٢٢	واو - الاجراء الذي اتخذ مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي (حزيران / يونيو ٢٠١٢) .....
٦	٢٦ - ٢٥	زاي - الاجراء الذي اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية في عام ٢٠١٢ .....

## أولاً - مقدمة

١ - يقدم التقرير الحالي استجابة الى الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٣٣/٨٨ المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، وفيها لellt الجمعية من مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقدم اليها تقريرا سنويا عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية . وتليه لهذا الدليل ، قدم المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الى المجلس في دورته السابعة ، ضمن الفصل الثاني من تقريره عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ( UNEP/GC.7/10 Add.1 ) ، تقريرا عن تنفيذ الخطة في المنطقة السودانية الساحلية ، يبين التطورات حتى نهاية آذار / مارس ١٩٧٩ .

٢ - ويجد النظر في تقرير المدير التنفيذي ، أوضح مجلس الادارة في مقرره ١٣/٧ باء المؤرخ في ٣ أيار / مايو ١٩٧٩ ، ضمن جملة أمور ، انه يلاحظ بارتياح ما ورد في الفصل الثاني من التقرير ، ويأخذ للmdir التنفيذي باستكمال التقرير في ضوء آلية تطورات كبرى في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية - الساحلية ، وتقديمه ، نيابة عن مجلس الادارة ، الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين باعتباره التقرير الذي طلبته الجمعية بالقرار ٣٣/٨٨ المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ . ولذا فان هذا التقرير مقدم من المدير التنفيذي نيابة عن مجلس الادارة بناء على النصوص السابق اعتمادها من مجلس الادارة ويشمل بيانا بالتطورات اللاحقة حتى آب / أغسطس ١٩٧٩ .

## ثانياً - تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية

### الف - تنفيذ المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٣ - عقب الاجراء الذى اتخذه الجمعية العامة ، وقع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في ٨ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ مذكرة تفاهم حددت أوضاع المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بمسؤوليات مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية في تنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة ، من أجل العمل ، نيابة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، على تقديم المساعدة للبلدان الـ ١٥ الموجودة في المنطقة السودانية الساحلية في سبيل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر . وتبين مذكرة التفاهم بالتفصيل ، وفقا للمقررات الصادرة في هذا الصدد من مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، السند التشريعى للمشروع المشترك ودور وأهداف مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية ووظائفه فيما يتصل بولايته الإضافية ، والعلاقة المؤسسية

بين مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية وبرامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والموظفين والدعم المالي وغير ذلك من أشكال الدعم التي يقدّمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية من أجل إنشاء مكافحة التصحر ، وقد بحث المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برسالة مشتركة إلى سُكُومات البُلدان الخمسة عشرة المعنية لا بالافظة بتنمية مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية كأداة للأمم المتحدة لمساعدة هذه الحكومات ، نيابة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، في جهودها من أجل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر وليريوكدا لها بأن المكتب سوف يقوم بانشئته بدعم كامل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأنه سوف يتلقى التوجيه من الرؤساء التنفيذيين لهاتين المنظمتين . ومن جهة أخرى ، أبلغ مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المؤسسات المعنية في منظمة الأمم المتحدة وكذلك الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالولايات الاضافية للمكتب .

٤ - وسيتولى مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية ، وهو يعمل من أجل تحقيق هذه الأهداف ، القيام بوظائف التخطيط والبرمجية وحشد الموارد وتنفيذ المشروعات وسيسعى لتحقيق الاشتراك الشامل للدول والشعوب الوطنية المعنية في الأنشطة التي يمولها المكتب . وسوف يساعد المكتب ، بدعم تقني من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، في صياغة المشاريع الأقلية لمكافحة التصحر وفي التنسين بينها وبين البرامج والاستراتيجيات الأقلية الأخرى ، وسوف يتعاون في تحديد الأولويات ووضع المشاريع الوطنية . وسينهض بهذه الوظيفة بالاتصال مباشرة وعلى نحو مستمر ببلدان المنطقة السودانية الساحلية والاتصال أيضاً ، حسب الاقتضاء ، بالمنظمات الأقلية لهذه البلدان .

٥ - وسوف تفرض على المانحين ، للحصول على التمويل اللازم ، جميع المشروعات التي يتم على هذا النحو تحديدها وصياغتها والموافقة عليها من الحكومات المعنية ، وذلك بمعرفة الحكومات أو بمعرفة المكتب ومن خلال كافة القنوات الممكنة ، ومنها الفرقة الاستشارية لمكافحة التصحر وأية أجهزة أخرى يحددها لهذا الفرض برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وقد يأتي هذا التمويل على شكل ثناي أو متعدد الأطراف ، في صورة مساعدة في صندوق الأمم المتحدة الاستعماري لإنشاء السودانية الساحلية ، أو عن طريق ترتيبات جماعية وجهود ثنائية متعددة الأطراف . ويمكن أن تنفذ المشروعات أما بطريقة ثنائية أو متعددة الأطراف أو ثنائية متعددة . وسيواصل المكتب متابعة المسؤولية عن المشروعات التي يتم تنفيذها بتمويل من الصندوق الاستعماري ، وسيقدم تقريراً كاملاً إلى المانحين عن طريقة التصرف في مساعدة ماتهم .

٦ - ويتولى مثل للمكتب قيادة جميع مهام المكتب في مكافحة التصحر ، أو يتم انجاز هذه المهام بمعرفة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعد التشاور مع المكتب . وسوف يعتمد المكتب ، في القيام بهذه المهام ، على الدعم من الشعب الفني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ووحدة مكافحة التصحر التي أنشئت مؤخراً داخل آمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة . هذا وللحفاظ على صلات فعالة مع بلدان والمنظمات المعنية في المنطقة ، سيستفيد المكتب أيضاً بصورة كاملة ، في سلطاته من الحكومات ، من

هيأكل الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة ، مثل شبكة الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكاتب الأقليمية أو القطرية لمختلف الهيئات والوكالات المتخصصة لمنظومه الأمم المتحدة .

**باء - العلاقات بين مكتب الأمم المتحدة للمنطقة الساحلية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة**

٧ - سيستمر مكتب الأمم المتحدة للمنطقة الساحلية عنصراً من عناصر المكتب التابع مباشرةً لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وسيظل تحت اشرافه العام . وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إمداد المكتب بالدعم التقني كلما طلب ذلك ، فضلاً عن جميع أشكال الدعم الإداري . وستواصل الشعبة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، سنوياً ، إعداد حسابات للمتكاليف الفعلية من الميزانية الإدارية للمشروع المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتصل بولاية المكتب بشأن مكافحة التصحر . أما في الشؤون التنفيذية المتصلة بوظائف المكتب الموسعة ، فإن المكتب سيعمل في تعاون وثيق مع المكتب الأقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لافريقيا والدول العربية . وسيتولى المكتب أيضاً مسؤولية إعداد تقرير المدير عن أنشطته ، وهو التقرير الذي طلبه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمقرريه ٢٥ / ٠٠ المؤرخ في ٢٧ حزيران / يونيو ١٩٧٨ و ٢٨ / ٠٠ المؤرخ في ٢٨ حزيران / يونيو ١٩٧٩ .

٨ - وسيعمل المكتب تحت الإشراف المباشر للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وسيرفع إليه مباشرةً تقاريره عن جميع الشؤون المتصلة بالسياسة العامة والتخطيط فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية . وفي الشؤون التنفيذية ، سيعمل المكتب بالتعاون الوثيق مع مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمكتب الأقليمي لافريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ووحدة مكافحة التصحر . كما يتولى المكتب مسؤولية إعداد التقارير عن هذه الأنشطة للمساعدة في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية كلما طلب منه ذلك المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .

٩ - وقد أجرى المكتب اتصالات واسعة مع المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة للحصول على تعاونها التام في جهوده . وقد جرت زيارات خاصة إلى مقرى منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ووافقت كلتا المنظمتين على توفير خبراء يشتغلون في تخطيط وترجمة المهام . كما يجري التخطيط لزيارات مماثلة إلى الوكالات الأخرى في المستقبل القريب . وسيكون المكتب ممثلاً في الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعني بالتصحر .

١٠ - وبالإضافة إلى وظائف المكتب الجديدة في مجال مكافحة التصحر ، فإن المكتب سيواصل النهوض بمسؤولياته الحالية فيما يتعلق بانهاش وتنمية البلدان الثمانية التي اصيئت بالجفاف في المنطقة السودانية الساحلية .

**جيم - تكاليف توسيع ولاية الأئم المتحدة**

١١ - للقيام بأعباءً ولا يته الموسعة زيارة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وهي تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية ، قام المكتب فضلاً بزيارة هيئة مونيفيه الحالىة بستة موظفين من الفئة الفنية (خمسة في المكتب الأقليمي بواحد وغدو موظف واحد بالمقر الرئيسي في نيويورك ) وثلاثة موظفين من فئة الخدمة العامة (موظف بالمقر الرئيسي واثنان بالمكتب الأقليمي ) ومؤلف واحد من فئة الخدمة الميدانية . وتحتفل التكاليف الإدارية الناجمة عن هذا التوسيع للمكتب ، وسيجري تحديدها على قسطين متساوين من المساعدات يقدمها إلى الصندوق الاستعماري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . ولذلك ساده كل من البرنامجين في عام ١٩٧٨ بمبلغ ٢٠٠٠٠ دولار في الصندوق الاستعماري لتفطير التكاليف الإدارية للمكتب فيما يتعلق بولايتها في مكافحة التصحر . وفي عام ١٩٧٤ ، يساهم البرنامجان في الصندوق الاستعماري بمبلغ يصل إلى ٣٠٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل منها ، وقد خصص المبلغان لنفس الفرض . وقد تمت موافقة مجلس إدارة كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على ترتيبات التمويل لعامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ؛ وبين الفرعان دعاء و وأدناء حجم المساعدة الخاصة بالمتابعة بالنسبة للمشروع المشترك .

دال - التخطيط والبرمجة وحشد الموارد  
بمعرفة مكتب الأمم المتحدة لمنطقة  
السودانية الساحلية

١٢ - عملا على تمكين المكتب من القيام بتحديد وصياغة المشروعات الالازمة لانجاز مهام التخطيط والبرمجة المتصلة بخطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية ، ساهم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بمبلغ ٣٠٠ .٠٠ دولاً رعن الجزء الأخير من عام ١٩٧٨ وعن عام ١٩٧٦ ، وسيستخدم كل من المبلغين في الأعمال التحضيرية لتلك المشروعات والبرامج الدخلة ضمن خطة العمل في المنطقة . وهذا لا يستبعد امكانية حصول المكتب على الأموال من مصادر أخرى .

١٣ - وقد وافق المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على خطة تشغيلية لأنشطة مكافحة التصحر لمكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، قام المكتب باعداد دراسة بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وتنسخ الخطة على أن يقوم مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل بتنظيم وتنفيذ بعثات إلى ١٥ بلداً بالمنطقة السودانية الساحلية للتحقق من اهتمام البلدان المعنية بالاشتراك في المشروعين عبر الوطنيين اللذين يتعلّق أحدهما بادارة الماشية ، ويتعلق الثاني باقامة العزام الأخضر بمنطقة الساحل ، وللمقى ، مع الحكومات ، بتحديد وصياغة المشروعات الوطنية ذات الأولوية التي تفي بمفهوم وأهداف دعْيَتْ المشروعين عبر الوطنيين . وعلاوة

على ذلك ، فإن البعثات سوف تساعد البلدان المعنية على تصميم وتطوير برامجها الوطنية الخاصة بتنفيذ خطة العمل ، وسوف تسمى البعثات إلى تحديد الموارد المطلوبة لهذا الفرض .

٤ - وأجرى مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل مشاورات مع الحكومات ومع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والممثلين المقيمين المعنيين حول إعداد اختصاصات وتكوين بعثات التخطيط والبرمجة . وفي هذا الصدد ، عقد اجتماع مع الممثلين الدائمين لبلدان المنطقة السودانية الساحلية الخمسة عشر لدى الأمم المتحدة في المقر بنيويورك في ٢٧ مارس ١٩٧٠ وجرت مشاورات أخرى من الحكومات عن طريق الممثلين المقيمين المعنيين حول توقيت زيارات البعثات واختصاصها وتكوينها .

٥ - وحتى نهاية شهر تموز يوليه ١٩٧٠ ، كانت قد أوفدت بعثات تخطيط وبرمجة إلى البلدان التالية : إثيوبيا ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الرأس الأخضر ، السنغال ، السودان ، الصومال ، غامبيا ، غولتا العلية ، كينيا ، مالي ، موريتانيا ، النiger ، نيجيريا . واستقبلت الحكومات المعنية هذه البعثات بصورة إيجابية وأبدى لها الممثلون المقيمون لبرنامج الأمم المتحدة لدى تلك البلدان التعاون الكامل . وفي أثناء هذه البعثات حددت الحكومات التي زارتتها البعثات مختلف المشاريع المقترحة التي تدخل في إطار خطة العمل لمكافحة التصحر . وسوف تتم زيارة كل من أوغندا وتشاد في موعد لا حق مناسب .

٦ - ويدرك مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل أن البرمجةعملية مستمرة ، وسوف يحصل على خدمات خبراء إضافيين لمساعدة الحكومات في مهام مثل إعداد الخطة الوطنية لمكافحة التصحر ، وتنظيم الآليات المؤسسية الوطنية لتعبئة وتنسيق انشطة مكافحة التصحر ، وتعزيز مشروعات مكافحة التصحر وإعدادها وتقديمها من أجل تمويلها وتنفيذها . ومن المنتظر أيضا أن تتضمن التدابير في المستقبل تعين المقترنات الخاصة بتقديم دعم مؤسسي لزيادة القدرات الوطنية في ميدان البحث والتدريب .

٧ - وسوف يضطلع مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل ، بالتعاون الكامل مع البلدان المعنية ، بتبسيط الموارد المطلوبة من أجل تنفيذ المشاريع الوطنية ذات الأولوية التي قد منها الحكومات المعنية بالفضل إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة طالبة لها المساعدة ، والتي بلغت مرحلة متقدمة من المياغة . أما المشاريع التي تلقت الدعم المناسب من مجموعة المتبرعين فسوف تقدم إلى الفريق الاستشاري المعني بمكافحة التصحر في اجتماعه القادم . وقد تم أثناء زيارات بعثات التخطيط والبرمجة التابعة لمكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل تحديد المشاريع الجديدة بالإضافة إلى المشاريع الجارية التي تتطلب توسيع نطاقها ، وسوف تقدم أيضا في الوقت المناسب إلى الفريق الاستشاري للنظر فيها .

٨ - وقد بدأ مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل فعلا جهوده لتبسيط الموارد للمشاريع التي سبق أن دعي إلى تقديم المساعدات لها ، والتي كانت جاهزة لتقديمها إلى المتبرعين المعتمدين . وعقب مناقشات أجريت مع حكومتي السنغال وهولندا قامت بعثة لمكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل بزيارة داكار في كانون الثاني /يناير ١٩٧١ ووقعت اتفاقا مع الحكومة السنغالية لتمويل مشروع نموذجي ذي أولوية يتعلق بتنمية غابة كازامانس . وقد وافقت حكومة هولندا على التبرع بمبلغ مليون واحد من

الدولارات للصندوق الاستعماري لمكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل لتنفيذ هذا المشروع ، الذي ستقوم مذلومة الأغذية والزراعة فيه بدور الوكالة المنفذة . ومن المتوقع كذلك تقديم تبرعات إضافية من حكومة السنغال ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

١٦ - وبشارة تحرير العمل التعاوني داخل منظمة الأمم المتحدة ، عقد مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل اجتماعا في داكار في الفترة من ٣٠ أيار / مايو إلى ١ حزيران / يونيو ١٩٧٩ مع الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلدان المنطقة السودانية الساحلية الخمسة عشر وسبعين ممثلي المنظمات الأخرى المعنية في منظمة الأمم المتحدة . وحضر الاجتماع كذلك ممثلو اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل . وكان الفرنس من الاجتماع مناقشة الوراية الجديدة لمكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل في مجال مكافحة التصحر ، والطرق التي تقبل اتخاذ تدابير جماعية تنفيذاً لهذه الوراية . وتكلم المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الاجتماع ، الذي حضره كذلك المديرون المساعدون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومديروه الأقليميون ، وأفراداً من عبر الوطنين الخاصين بالحزام الأخضر وإدارة الماشية ، والمسؤوليات الجديدة لمكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل في مجال مكافحة التصحر ، والمبادرات التوجيهية لتقديم مشاريع مكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية ، وبعثات التحلييل والبرمجة التابعة لمكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل التي تم إيفادها حتى الآن . وقدم الممثلون المقيمون وصفاً مفصلاً وشاملاً لمشاكل التصحر في كل بلد على حدة ، وما يتصل بذلك من أنشطة علاجية يتم الاضطلاع بها على الصعيدين الوطني والإقليمي . وبهذه قدمت الوكالات وصفاً لبرامجها الإقليمية والعالمية وغيرها من الأنشطة المتعلقة بمكافحة التصحر ، وأكدت الوكالات من جديد تأييدها لمكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل في مهامه الجديدة الخاصة بمكافحة التصحر .

٢٠ - وبعد الاستفادة في المناشرات وتبادل الآراء ، وافق اجتماع داكار على مجموعة من النتائج المستخلصة التي سلمت باللحاجة إلى اتخاذ تدابير قوية ومتضادة وفورية لمكافحة التصحر بالمنطقة ، عن طريق التخطيط والتسيير المنهجيين على الصعيد الوطني ، واستخدام النهج المبتكرة ، وتبادل التكنولوجيا والخبرة عن طريق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . كما أشارت هذه النتائج إلى أهمية تعاون مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل مع الحكومات والوكالات والممثلين المقيمين على الصعيد الوطني ، بالإضافة إلى مختلف المنظمات الإقليمية ، ومن بينها اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل . وعلاوة على ذلك ، سجلت النتائج موافقة الممثلين المقيمين على إبراز أهمية تدابير مكافحة التصحر في اتصالاتهم الصادرة من الحكومات وفي إعداد برامج المساعدات ، وعلى ابقاء مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل على علم تام ووصلة وثيقة باعداد انشطة مكافحة التصحر وتنفيذها وتقييمها . وأشارت هذه النتائج أيضاً إلى الاتفاق القاضي بقيام مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل بنشر معلومات بشأن أنشطة مكافحة التصحر على الممثلين المقيمين ، بقيادة نسمان تبادل المعلومات والخبرات بصورة فعالة . وفيما يتعلق بمسألة التمويل ، سجلت النتائج اتفاق

الممثلين المقيمين على ايلاء أولوية لمكافحة التصحر في المنطقة في عملية توزيع موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واعداد الدورة الثالثة من البرنامج القطري .

١٩— الاجراء الذي اتخذه مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (نيسان /أبريل — أيار /مايو ٢٠١٦)

٢١— وفقاً لما جاء في الفقرة ٢ أعلاه ، كان مما قام به مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مقرره ١٣/٧ باء المؤرخ في ٣ أيار/مايو ٢٠١٦ أنه أحاط علماً مع الارتياع بالفصل الثاني من تقرير المدير التنفيذي وأذن له باستكمال التقرير وتقديمه ، نيابة عن مجلس الادارة ، إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، على النحو الذي رجته في القرار ٣٣/٨٨ . وفي ذلك المقرر، وافق مجلس الادارة أيضاً على التدابير التي اتخذت بشأن الترتيبات المؤسسية في المنطقة السودانية الساحلية ، وأقر الأصول الاجرائية للمشروع المشترك ، وأذن للمدير التنفيذي بأن يواصل المساعدة في مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل ، بعد مشاورات مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بحصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة من التكاليف الادارية والبرنامجه للمشروع المشترك ، في حـدود الموارد المتاحة لصندوق البيئة .

٢٠— الاجراء الذي اتخذه مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (حزيران /يونيه ٢٠١٦)

٢٢— نظر مجلس ادارة برنامج الإنمائي في دورته السادسة والعشرين ، المعقودة في حزيران /يونيه ٢٠١٦ ، في تقرير(DP/395) سبق أن طلب الى المدير في مقرره ١٠/٢٥ المؤرخ في ٢٧ حزيران /يونيه ٢٠١٦ تقديمه بشأن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية . وقدم التقرير سرداً للسوابق التشريعية لمقرر مجلس الادارة وللتدارير ذات الصلة التي اتخذتها أجهزة أخرى في الأمم المتحدة ، ووصف تدور الأصول الاجرائية لتوسيع نطاق تنظيم ومهام مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل ، بما في ذلك مكتبه الإقليمي في اواغادوغو ، على النحو الذي وافق عليه المدير والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وأوجز التدابير التي اتخذها المدير لتنفيذ المقرر ١٠/٢٥ .

٢٣— وقام بعرض التقرير مدير مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل ، الذي قدم للمجلس معلومات بشأن التدورات التي جرت منذ اعداد التقرير ، بما في ذلك بعثات التخطيط والبرمجة التي اوفدت في الآونة الأخيرة والإجراء الذي اتخذه مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته السابعة المعقودة في نيسان /أبريل وأيار /مايو ٢٠١٦ . ووصف أيضاً الاحتياجات المالية للمشروع المشترك للفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٠ .

٢٤ - وفي ٢٨ حزيران /يونيه ٢٠٠٧، اعتمد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقرر ٢٠/٧٠ الذي كان مما قام به أنه أحال على مجلسه تقرير المدير ، ووافق على التدابير التي اتخذت بشأن الترتيبات المؤسسية في المنطقة السودانية الساحلية ، وأقر الأصول الإجرائية للمشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وأنذن للمدير بأن يواصل تمويل حصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من التكاليف الإدارية للمشروع المشترك من الأموال المناسبة الخاصة بالبرامج . وعلاوة على ذلك ، أنذن للمدير بتمويل مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما مجموعه ٣٣٠٠٠٠٠ دولار لعام ٢٠٠٩ و ٣٦٨٠٠٠٠٠ دولار لعام ٢٠١١ ، باعتبار ذلك حصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الدعم البرامجي للمشروع المشترك . وأخيرا ، رجا مجلس الإدارة المدير أن يبقي الاحتياجات المحددة لبلدان المنطقة قيد الاستمرار الدائم ، وأن يقدم لتلك البلدان ، في حدود الموارد المتاحة ، مزيداً من المساعدات عن طريق مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل لضمان تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في وقتها المحدد وبالصورة الفحالة في المنطقة السودانية الساحلية .

زاى - الإجراء الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
في دورته العادية الثانية في عام ١٩٧١

٢٥ - اثناء المناقشة التي جرت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن أعمال دورته السابعة (١) ، أعرب عدد من الوفود عن تأييد للخطوات التي يتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومديره التنفيذي لتنفيذ خطة العمل في المنطقة السودانية الساحلية ، على النحو الذي ورد في تقرير مجلس الإدارة . وقد أشير إلى الأهمية التي تعلق على تعبئة الموارد لتمويل أنشطة مكافحة التصحر في المنطقة ، وإلى الأدوار الهامة التي يقوم بها الفريق الاستشاري والحساب الخاص في ذلك المضمار .

٢٦ - وكان مما قام به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٧١/١٥ المؤرخ في ٢ آب /أغسطس ١٩٧١ أنه رحب بأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وخاصة الأنشطة المتعلقة بالمساهمة التي يقدّمها ، ضمن أمور أخرى ، في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر .

-----

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٥

• (٤/٣٤/٢٥)